الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/17/SEN/1

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2013
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة عشرة
جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

السنغال

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.13-15710 200913 210913

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة ومنهجية إعداد التقرير

١- إن هذا التقرير الثاني، الذي يأتي في سياق تناوب سياسي جديد على مستوى رئاسة الدولة السنغالية وعلى مستوى المؤسسة البرلمانية، هو متابعة للتقرير الأول الذي قدمته السنغال في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ خلال الدورة الرابعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

٢- ومنذ عام ٢٠٠٩ إلى يومنا هذا، لم تتوان السنغال عن العمل بجهد والتزام من أجل إعمال حقوق الإنسان أياً كانت، لا سيما عن طريق سياسيات تعزيز الحكم الرشيد وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تحقيق رفاهية السكان والتي تغطي جميع قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الأمدين القصير والمتوسط سوف يشعر المواطنون السنغاليون بالفوائد المتوقعة من ذلك.

٣- وبفضل الدعم التقني والمالي المقدم من المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في داكار، تولت وزارة الشؤون الخارجية إدارة عملية إعداد التقرير. وفي هذا الصدد، أعد خبير استشاري خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من آليات حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فيما يخص الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وعُرضت خطة العمل هذه على نظر هياكل حكومية وجهات فاعلة في المجتمع المدني على التوالي.

٤- واستند واضعو هذا التقرير بعد ذلك إلى خطة العمل الوطنية المذكورة، وكافة الوثائق المناسبة، وردود الوزارات والهياكل المعنية وجهات فاعلة أخرى من المجتمع المدني على التوصيات، كما استندوا إلى مختلف البرامج الإنمائية وهي: استراتيجية النمو السريع، واستراتيجية الحد من الفقر، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٥- وفي إطار هذه العملية، كان مشروع التقرير الوطني موضوع حلقة عمل لتبادل الآراء بين الهياكل الوطنية والمجتمع المدني بشأن التقرير واعتماده، قبل تقديمه إلى اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان لإبداء آرائها وملاحظاتها بشأنه، وفقاً للقانون.

٦- وقد ارتكزت المنهجية المعتمدة لإعداد هذا التقرير على نهج تشاركي موسع، على غرار نهج خطة العمل الوطنية، سمح بتحقيق توافق حقيقي في الآراء بين الدولة والمجتمع المدني مما منح هذا التقرير طابعاً وطنياً حقيقياً.

ثانياً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي

ألف- الإطار المعياري

٧- إن السنغال، التي يحدد دستورها الحقوق الأساسية ويكفلها، قد صدقت على معظم الصكوك القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويدل هذا العمل المعياري المهم على المستويين الدولي والإقليمي على التزام السلطات العامة السنغالية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وعلى إرادتها السياسية في هذا المجال.

٨- ومنذ عام ٢٠٠٩، اتُخذ في هذا الصدد العديد من التدابير التشريعية والتنظيمية، ومنها بالأخص ما يلي:

- القانون رقم ٢٠٠٩-١٣ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ والمنشئ للمرصد الوطني لأماكن الاحتجاز؛
- المرسوم رقم ٢٠١١-٨٤٢ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ والمتعلق بتطبيق القانون رقم ٢٠٠٩-١٣ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ والمنشئ للمرصد الوطني لأماكن الاحتجاز؛
- القانون رقم ٢٠٠٩-٣٠ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمتعلق بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المعتمدة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في نيويورك، والبروتوكول الاختياري الملحق بها، المعتمد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛
- قانون التوجيه الاجتماعي رقم ٢٠١٠-١٥ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ والمتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها؛
- المرسوم المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والمتعلق بتطبيق قانون التوجيه الاجتماعي رقم ٢٠١٠-١٥ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ والمتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها؛
- القانون رقم ٢٠١٠-١١ المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ والمنشئ للمساواة التامة بين الرجال والنساء في هيئات اتخاذ القرار المنتخبة والمنتخبة جزئياً؛
- المرسوم رقم ٢٠١١-٣٠٩ المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١١ والمتعلق بإنشاء المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين وتنظيمه وسير عمله؛
- قرار الوزير الأول رقم ٠٩٠٥١ المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ والمتعلق بإنشاء خلية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال؛

- القانون المؤرخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ والمتعلق بالتصديق على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣؛
- القانون رقم ٠٣-٢٠١٣ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والمتعلق بتعديل القانون رقم ٦١-١٠ المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٦١ بشأن قانون الجنسية، الذي يسمح للمرأة بمنح جنسيتها السنغالية لأبنائها ويسهل حصول زوجها على هذه الجنسية.

باء- الإطار المؤسسي

١- اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان

٩- لقد أنشأت السنغال اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان من أجل ترجمة التزامها بمُثُل الأمم المتحدة، وذلك بموجب المرسوم المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٠، لتضطلع هذه اللجنة بولاية عامة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعُزز مركز المؤسسة الوطنية لاحقاً بموجب القانون ٩٧-٠٤ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧.

١٠- وعلى الرغم من المكانة الدولية لهذه المؤسسة وقرار السلطات بأن تتيح لها مقراً للعمل وبأن تضاعف ميزانيتها لتصل إلى ٧٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (فرنك)، فقدت اللجنة مركزها "ألف" لدى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بسبب عدم الامتثال لمبادئ باريس. وقد عينت السلطات السنغالية على رأس اللجنة رئيساً جديداً، وهو ناشط في المجتمع المدني يعمل في مجال حقوق الإنسان، كما قررت تعزيز إمكانيات اللجنة لضمان قدرتها على العمل وتمكينها من استعادة مركزها السابق.

١١- وكان أيضاً موضوع إضفاء الطابع الرسمي من جديد على اللجنة موضوع حلقة عمل عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٣، ونُظّمت بمشاركة جميع الجهات الفاعلة الوطنية والأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وتحت رئاسة الوزير الأول الذي وعد، في هذا الصدد، بأن الدولة ستقدم الدعم للجنة من أجل تعزيز استقلالية إدارتها وميزانيتها ومن أجل تقوية مواردها البشرية.

٢- المرصد الوطني لأماكن الاحتجاز

١٢- المرصد الوطني لأماكن الاحتجاز هو هيئة إدارية مستقلة أنشئت في عام ٢٠٠٩ في إطار تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويتمثل دوره في منع أعمال التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز، لا سيما عن طريق إجراء زيارات منتظمة ومفاجئة. وفي حالة

اكتشاف انتهاك للحقوق الأساسية، يمكن للمرصد إبلاغ السلطات المختصة بذلك من أجل تطبيق عقوبات تأديبية أو جزائية.

١٣- ولضمان استقلالية المرصد، منحته دولة السنغال ميزانية مستقلة ومقراً للعمل ومنحت رئيسه ولاية لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، وامتيازات وحصانات أثناء ممارسة ولايته، وصلاحية توظيف مراقبين معتمدين وموظفين إداريين مناسبين.

٣- الخلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال

١٤- إن الطابع الشمولي للاتجار بالأشخاص كان هو السبب وراء إنشاء هيكل متعدد القطاعات في عام ٢٠١٠، ليضطلع بولاية تنسيق تنفيذ خطة العمل الوطنية والعمليات الأخرى المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٥- وتتمثل مهمة الخلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال في تحديد وتنسيق وتوجيه سياسة الحكومة والمجتمع المدني وإجراءاتهما في مجال منع الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيه وحماية الضحايا. وقد وُضعت خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من أجل حماية الضحايا والمساعدة على إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٤- المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين

١٦- من خلال سن القانون المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن المساواة التامة بين الرجال والنساء، أصبح لدى السنغال قانون فريد من نوعه على مر التاريخ بشأن المساواة بين الجنسين. وليكون هذا القانون فعالاً، أنشأت الحكومة، بموجب مرسوم، المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين، الذي يضطلع بمهمة رصد المساواة بين الجنسين وتقييمها وصياغة مقترحات من أجل تعزيزها في السياسات العامة. ويمكن للمرصد أن يتلقى تقارير بشأن أي انتهاك للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ووصول النساء ومنظماتهن بشكل منصف إلى الهيئات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بشأن أي مسألة تندرج في إطار تخصصه، وأن ينظر في هذه التقارير.

١٧- ولدى المرصد، الذي بدأ أنشطته في عام ٢٠١١، مجلس استشاري ورئيس عُيّن بمرسوم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، مما يجعل هذا المرصد هيئة إدارية مستقلة تحظى بإمكانيات مادية ومالية وبشرية مناسبة وباستقلالية في إدارة أعمالها.

٥- إدارة حقوق الإنسان

١٨- تتولى إدارة حقوق الإنسان، التي أنشئت في عام ٢٠١١ داخل وزارة العدل، مهاماً منها بالأخص رصد الامتثال للالتزامات الدولية التي تعهدت بها السنغال في مجال حقوق الإنسان، والتعريف بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها.

٦- المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان

١٩- المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان هو هيكل يضم ممثلي جميع الوزارات المعنية وممثلي ست منظمات من المجتمع المدني تعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتيح المجلس خبرته في إعداد الوثائق الموجهة إلى هيئات رصد تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما يسدي المشورة إلى الحكومة ويقدم لها مقترحات في مجال حقوق الإنسان والإجراءات الدولية الإنسانية والقانون الإنساني الدولي. وحالياً يعيش المجلس، الذي أنشئ منذ زمن طويل، بداية جديدة بتدشين مرفق جديد له في تموز/يوليه ٢٠١٣.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- المساواة بين الرجال والنساء

٢٠- في إطار تطبيق قانون المساواة بين الجنسين، سمحت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٢ للسنغال بتعزيز حضور المرأة في المؤسسات العامة المنتخبة والمنتخبة جزئياً. ونتيجة لذلك، أصبحت الجمعية الوطنية الجديدة تضم ٦٥ نائبة من مجموع ١٥٠ عضواً.

٢١- وجدير بالذكر أن القانون ٢٠٠٨-٠١ المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ يعترف بالاستقلال المالي للمرأة المتزوجة. ومن خلال إلغاء الضرائب المشتركة، سمح مرسومان صادران في عام ٢٠٠٦ للمرأة الموظفة في القطاع العام أو الخاص بأن تتكفل بالنفقات الطبية لزوجها وأطفالها.

٢٢- وفي الواقع العملي، فقد شرعت دائرة الجمارك والقوات المسلحة، للمرة الأولى، في توظيف نساء شابات في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. وأدمج الدرك الوطني أيضاً نساء في صفوفه. أما الشرطة الوطنية، فإنها في موقع ريادي لأنها رقت نساءً إلى أعلى الرتب في هرمها.

باء- مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (التوصيات ٦ و٧ و٨ و٩)

٢٣- شددت السنغال الإجراءات العقابية على جميع أشكال العنف الممارسة ضد المرأة، لا سيما عمليات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (القانون ١٩٩٩-٠٥ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩). ونُظمَّت حملات لإذكاء الوعي بشأن عواقب الختان عن طريق وسائط الإعلان والزعماء الدينيين والمؤسسات الاجتماعية. وتشير الاتجاهات إلى تراجع كبير في هذه الممارسة، حيث تخلت عنها علناً آلاف من المجتمعات المحلية. وبين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١،

تخلى عنها ٤ ٤٥٢ مجتمعاً محلياً من أصل ٠٠٠ ٥ مجتمع محلي كان موضوع تعداد سكاني، وذلك بفضل تأثير برنامج تعزيز القدرات المجتمعية.

٢٤- وفي عام ٢٠١٠، أجرت الحكومة دراسة لتقييم مستوى تنفيذ قانون عام ١٩٩٩ الذي يحظر الختان. وأظهرت هذه الدراسة ضرورة وضع خطة جديدة لتسريع وتيرة التخلي عن الختان وإذكاء وعي المجتمعات التي تمارسه، بهدف القضاء نهائياً على هذه الممارسة بحلول عام ٢٠١٥. وقد تحققت نتائج مهمة في هذا الصدد. وأظهرت بيانات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ انخفاضاً إلى نسبة ٢٥,٧ في المائة في معدلات انتشار هذه الممارسة على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠١٢، اعتُمد برنامج مشترك من أجل مكافحة العنف القائم على نوع الجنس ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان.

٢٥- وأنشأت خطة العمل الوطنية الثانية لتسريع وتيرة التخلي عن الختان، الخاصة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، مجلساً وطنياً برئاسة الوزير الأول، ولجنةً توجيهية. كما أُنشئت إحدى عشرة لجنة إقليمية، يرأسها محافظون، في الأقاليم الاثني عشر التي تنتشر فيها ممارسة الختان. وتستفيد هذه اللجان من برنامج لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان من أجل تحسين تدخلاتها وتحقيق أهدافها. وفي الوقت نفسه، يجري تشجيع النساء اللواتي كن يمارسن الختان على الانتقال إلى ممارسة أنشطة أخرى في مجال تنظيم المشاريع.

٢٦- وعلاوة على ذلك، تحث الحكومة المواطنين على الإبلاغ عن عمليات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية التي تتعرض لها الفتيات. كما أن المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تقتضي من أي موظف يعلم، أثناء أداء مهامه، بوقوع أفعال يُعاقب عليها جنائياً أن يخبر بها السلطة القضائية. ويحق للمواطنين ومجموعات الأفراد استخدام سبل الانتصاف القانونية لحماية حقوقهم وحرياتهم. وفي مثل هذه الحالات، يطبق القضاء القوانين الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة تطبيقاً صارماً.

٢٧- ولإذكاء وعي السكان الأشد ضعفاً بحقوقهم، تنظم دُور العدالة برامج تلفزيونية، بينما تستخدم المنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية دكانين القانون لتوجيه النساء ضحايا العنف ودعمهن في إجراءاتهن الإدارية والقضائية والنفسية والاجتماعية والصحية من خلال آليات واستراتيجيات مختلفة.

جيم- الأشخاص ذوو الإعاقة

٢٨- صدقت السنغال على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٩، واعتمدت قانوناً للتوجيه الاجتماعي من أجل حماية هؤلاء الأشخاص، في أيار/مايو ٢٠١٠. والهدف من ذلك هو مواصلة تحسين ظروف عيشهم. ولهذا الغرض، استُحدثت بطاقة لتكافؤ الفرص لفائدتهم بغية تيسير حصولهم على الخدمات الاجتماعية

والتعليم والخدمات الصحية والتدريب وفرص العمل. وتكرس السنغال أيضاً الحق في المشاركة الاجتماعية، ولديها سياسية لإدماج موضوع الإعاقة في جميع الاستراتيجيات الإنمائية العامة. وعلى المستوى المؤسسي، أنشأت السنغال إدارة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩- وقد زادت الدولة أيضاً التمويل المقدم إلى المدرسة الوطنية للعمال الاجتماعيين المتخصصين، والمدرسة الوطنية للتنمية الصحية والاجتماعية، من أجل تدريب الموظفين المتخصصين على العمل مع الأشخاص المعوقين.

دال- حماية الأطفال

٣٠- لقد اتخذت تدابير من أجل وضع حد لاستغلال الأطفال، ووضعت برامج لانتشالهم من الشارع وإدماجهم اجتماعياً. وأدرجت الدولة إشكالية مكافحة الاتجار بالأطفال في استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣١- وتجدر الإشارة إلى إنشاء آلية للتنسيق بين قوات الأمن والجهات المعنية بشكل مباشر بالأطفال من أجل تعزيز رصد حركة الأطفال في المناطق الحدودية والطرق الرئيسية. ومكّنت هذه التدابير والالتزامات من مقاضاة معلمي حفظ القرآن الذين يحثون الأطفال على التسول. وفي إطار مكافحة تسول الأطفال، عُقد اجتماع مع ممثلين عن غامبيا وغينيا ومالي وغينيا - بيساو في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، من أجل بحث سبل ووسائل تقديم المساعدة للأطفال المعرضين للخطر.

٣٢- وقد وضعت السنغال خارطة طريق، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦. وبموازاة ذلك، وعن طريق مشروع مكافحة ضعف الأطفال، وضعت السنغال استراتيجيات تسمح بتقديم حد أدنى من الحماية الاجتماعية للأطفال الضعفاء والأطفال المهمشين اجتماعياً.

هاء- الحق في التعليم

٣٣- من أجل إعمال الحق في التعليم، جرى التركيز على بناء المدارس لتمكين عدد أكبر من الأطفال من الالتحاق بالمدرسة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المؤسسات التعليمية، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، من ٤٤٩ إلى ٩٥٨ ١ في المستوى ما قبل الابتدائي، ومن ٧٥١ ٤ إلى ١٩٨ ٨ في المستوى الابتدائي، ومن ٤٥٥ إلى ٩١٧ في المستوى المتوسط، ومن ١١١ إلى ٣٢٦ في المستوى الثانوي. وفي الفترة نفسها، ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس من ٢,٣ إلى ٩,٨ في المائة في المستوى ما قبل الابتدائي، ومن ٦٧,٢ إلى ٩٤,٤ في المائة في

المستوى الابتدائي، ومن ١٩,٦ إلى ٤٥ في المائة في المستوى المتوسط، ومن ٩,٣ إلى ١٩,٤ في المائة في المستوى الثانوي.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد المدرسين ارتفاعاً كبيراً، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، من ٣٩٦ إلى ٦٨٦ ٢ في المستوى ما قبل الابتدائي، ومن ٨٧٦ ١٩ إلى ٩٣١ ٤٢ في المستوى الابتدائي، ومن ٤٧١ ٦ إلى ١١٩ ١٧ في المستويين المتوسط والثانوي. واتخذت تدابير داعمة ومبادرات أخرى مختلفة، منها بالأخص التعليم الإلزامي لمدة عشر سنوات (من ٦ سنوات إلى ١٦ سنة)، وتنويع المواد الدراسية المقدمة وزيادة كبيرة في الميزانية التي ارتفعت من ١٠٢ ملياري فرنك في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١٤ مليار فرنك في عام ٢٠١٠.

واو- البرنامج الوطني لمنح الأمن الأسري ومكافحة الفقر

٣٥- يعالج هذا البرنامج ضعف الأسر وإبعادها اجتماعياً عن طريق نهج حماية اجتماعية متكاملة، بهدف تيسير حصولها على الإعانات الاجتماعية وتعزيز قدراتها التعليمية والإنتاجية والتقنية من جملة أمور أخرى. ويرمي هذا البرنامج إلى تقديم منح للأمن الأسري بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ فرنك سنوياً، تدفع في شكل ٢٥ ٠٠٠ فرنك كل ثلاثة أشهر، لفائدة ٢٥٠ ٠٠٠ أسرة تعيش في حالة فقر مدقع ولديها أطفال تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٢ سنة. وتستهدف المرحلة التجريبية من البرنامج، المزمع انطلاقها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ٥٠ ٠٠٠ أسرة محرومة.

زاي- منع التعذيب

٣٦- شرع المرصد الوطني لأماكن الاحتجاز في إجراء حلقات دراسية تدريبية في جميع أنحاء البلد بشأن حظر التعذيب. والغرض من هذه الحلقات الدراسية التي تضم قضاة ومحامين وضباط في الشرطة القضائية ومديري السجون وموظفي الجمارك والمياه والغابات، هو التعريف بالصك القانوني الذي يحظر التعذيب. وأقام المرصد أيضاً شراكة مع مدارس عليا (مدارس الشرطة، والدرك، والجمارك، ومركز التدريب القضائي) لكي يقدم لها دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص المحتجزين. ويطبق المرصد حالياً سياسية لا مركزية عن طريق تعيين ممثليه في مناطق مختلفة من البلد.

حاء- أوجه التقدم فيما يخص قانون الجنسية

٣٧- يمثل تعديل قانون الجنسية بموجب القانون رقم ٠٣-٢٠١٣ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ تعديلاً جذرياً. فهو ينهي التناقض بين الدستور والالتزامات الدولية التي

صدقت عليها السنغال، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وينهي كذلك التمييز القائم على نوع الجنس الذي يمنع أُماً من منح جنسيتها لأطفالها من زوج أجنبي أو تيسير حصول زوجها الأجنبي على الجنسية السنغالية.

طاء- حالة أطفال الشوارع

٣٨- في عام ٢٠١٣، وضعت السنغال في هذا الصدد آليةً لمنع ظاهرة أطفال الشوارع بشكل فعال، وهيكلاً للإدارة العملية يضم جميع الجهات الفاعلة المعنية. والهدف المتوخى من ذلك هو انتشال جميع الأطفال المتشردين من الشوارع في جميع أنحاء البلد وتوفير الرعاية لهم، مع نهاية عام ٢٠١٥.

٣٩- وفي هذا السياق، اتُخذت التدابير التالية:

- تحسين المدارس القرآنية (داراس) وتنظيمها؛
- تنفيذ خطة لانتشال الأطفال من الشوارع؛
- التطبيق الصارم لقانون العقوبات على مرتكبي أعمال سوء المعاملة والاعتداء بحق الأطفال؛
- تحسين التعليم القرآني وتعزيزه؛
- تعزيز المراقبة على الحدود لوقف تدفق الأطفال المتسولين القادمين من البلدان المجاورة.

ياء- حرية الصحافة

٤٠- لقد أحرزت السنغال تقدماً كبيراً في مجال حرية الصحافة المكفولة بموجب الدستور والخاضعة لمراقبة المجلس الوطني لتنظيم المجال السمعي البصري، الذي تغطي ولايته وسائط الإعلام في القطاعين العام والخاص معاً.

٤١- ويسمح القانون للصحفيين بممارسة عملهم دون أي تدخل من الدولة مما أفضى إلى ظهور مشهد إعلامي متنوع. ويوجد اليوم حوالي مائة هيئة للصحافة المكتوبة منها حوالي عشرين صحيفة يومية للأخبار العامة وحوالي ثلاثين منشوراً أسبوعياً أو شهرياً، وقرابة مائة محطة إذاعية منها حوالي عشرين محطة تجارية خاصة وحوالي خمسين محطة جمعوية محلية، فضلاً عن حوالي عشر قنوات تلفزيونية والعديد من الجرائد الإلكترونية المتعددة الوسائط.

٤٢- وعلاوة على ذلك، تدعم الحكومة بقوة قطاع الصحافة بطرق مختلفة. فقد أنشأت مؤخراً "داراً للصحافة" جد متطورة وذات طابع وظيفي بتكلفة قدرها ٦ مليارات فرنك. وفيما يخص المساعدة المالية، بلغت الأموال المخصصة لها في الوقت الحاضر ٧٠٠ مليون فرنك

وتسمح هذه الأموال بدعم ١٨٩ هيئة صحفية، مما يعني دعم ٤٢ هيئة إضافية مقارنة مع عام ٢٠١٢.

٤٣- ومع ذلك، تفكر الحكومة في وضع آلية أكثر فعالية من أجل السماح لمختلف هيئات الصحافة بالاستفادة من دعم حكومي على المستوى الهيكلي. ومع الاعتماد الوشيك لقانون الصحافة الذي يلغي تجريم مخالفات الصحافة، سوف تتحول المساعدة إلى دعم اقتصادي. وقبلت الحكومة أيضاً مبدأ إعفاء ضريبي بشأن أكثر من سبعة مليارات فرنك، كان قد طالب به مجلس الناشرين وأصحاب المؤسسات الصحفية.

كاف- مكافحة الهجرة غير القانونية

٤٤- وقعت السنغال وإسبانيا اتفاقاً للتعاون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في أعقاب تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة غير القانونيين إلى أوروبا، وأنشأت السنغال بموجب هذا الاتفاق نظام "فرونتكس" لمكافحة الهجرة غير القانونية، الذي يعبأ أفراد الدرك والشرطة والقوات المسلحة الجوية والقوات البحرية الوطنية لهذا الغرض. وحسب الأرقام الرسمية الأخيرة، لم تسجل مغادرة أي مراكب من السنغال منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ولم تجر أي عمليات توقيف منذ عام ٢٠١٢.

رابعاً- متابعة التوصيات المقدمة في الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل

١- مواصلة بذل الجهود لدى الدول من أجل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

٤٥- بعد أن صدقت السنغال على هذه الاتفاقية، فإنها تبذل جهوداً متواصلة من أجل الترويج للتصديق على الاتفاقية داخل الهيئات الدولية والأفريقية ذات الصلة.

٢- تحسين حماية الأطفال من خلال التطبيق الصارم لأحكام قانون العقوبات

٤٦- يكفل دستور عام ٢٠٠١، في صيغته المعدَّلة، حماية الأشخاص من جميع أشكال التمييز، أو الاعتداء أو الاستغلال. وفي وقت سابق، شدد القانون رقم ١٩٩٩-٠٥ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ العقوبات على جرائم من قبيل الاغتصاب والختان وهتك العرض والتحرش الجنسي والميل الجنسي إلى الأطفال، وتطبَّق العقوبة القصوى إذا كانت الضحية فتاة دون الثالثة عشرة من عمرها.

٣- تحسين السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والهيئات الوطنية لاتخاذ القرار

٤٧- تبذل الحكومة جهوداً متواصلة من أجل تفعيل عمل المؤسسات الوطنية والهيئات الوطنية لاتخاذ القرار.

٤- تعزيز الموارد والآليات في مجال إذكاء وعي المواطنين بإمكانية الوصول إلى خدمات القضاء العامة

٤٨- إن الوصول إلى القضاء هو حق مكرس في الدستور. وقد استُحدث في السنغال نظام "القضاء المحلي"، المندرج في إطار برنامج العدالة القطاعي الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، من أجل تحسين فرص الوصول إلى القضاء.

٤٩- ويتسم هذا النظام بالفعالية، وهو يقوم على أساليب تقليدية لتسوية النزاعات العائلية والشخصية وعلى القانون الحديث، ويشمل بالأخص دور العدالة ومكاتب الإعلام. وفضلاً عن ذلك، يوجد صندوق للمساعدة القانونية بقيمة ٤٠٠ مليون فرنك من أجل مساعدة الأشخاص المحتاجين.

٥- تقديم التقارير الدورية إلى الهيئات المختصة

٥٠- نظرت الهيئة المختصة في التقرير المتعلق بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، واعتُمدت الملاحظات الختامية للجنة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقدم التقرير المتعلق بالتمييز العنصري إلى الهيئة المختصة التي نظرت فيه يومي ١٤ و١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ واعتُمدت الملاحظات الختامية للجنة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقُدّم التقرير المتعلق بالتعذيب يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ واعتُمدت الملاحظات الختامية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

التعاون مع المؤسسات الدولية وهيئات المعاهدات المعنية برصد حقوق الإنسان

٥١- من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، قام العديد من المكلفين بولايات في إطار آليات حقوق الإنسان بزيارات إلى السنغال وهم: المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (آب/أغسطس ٢٠٠٩)، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

٥٢- وفي الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قامت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

بزيارة إلى السنغال من أجل تقييم سير عمل الآلية الوطنية لمنع التعذيب، وزيارة أماكن الاحتجاز. ومن الجدير التذكير بأن تصديق السنغال على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ٢٠٠٦، يعني أن السنغال قد التزمت بالاستجابة لطلبات الزيارة التي تتقدم بها اللجنة الفرعية السالفة الذكر وكذلك لطلبات الوصول غير المقيد إلى أماكن الاحتجاز.

مضاعفة الجهود الرامية إلى الترويج لثقافة حقوق الإنسان في السنغال وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في مجال إعداد التقارير

٥٣- يجري حالياً إعداد استراتيجية وطنية للتعريف بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان باشتراك وزارات مختلفة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استفاد المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره الهيكل الوطني المعني بتنسيق أنشطة إعداد التقارير والذي يضم الوزارات المعنية واللجنة السنغالية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، من دورة تدريبية بشأن تقنيات صياغة التقارير الموجهة إلى هيئات المعاهدات، وذلك بدعم تقني ومالي من الأمم المتحدة.

٦- متابعة وتعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة

٥٤- باعتماد القانون رقم ٢٠١٠-١١ المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ والمرسوم المتعلق بتطبيقه رقم ٢٠١١-٨١٩ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، اختارت السنغال نهج المساواة التامة بين الرجال والنساء في هيئات اتخاذ القرار المنتخبة والمنتخبة جزئياً. وفضلاً عن ذلك، أنشئ المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١ من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في السياسات العامة. وعلى الأمد الطويل، ينبغي التشجيع على توسيع نطاق قانون المساواة بين الجنسين ليشمل التعيينات في الوظائف العامة أيضاً.

تعزيز حملات التوعية الرامية إلى مكافحة التدابير والممارسات التمييزية ضد المرأة

٥٥- في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، عقدت منتديات لإذكاء الوعي ودورات تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والزواج المبكر، في المناطق الإدارية البالغ عددها أربع عشرة منطقة في السنغال.

٧- تنفيذ القانون رقم ٩٩-٠٥ الذي يعدل قانون العقوبات لتجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وتطبيقه تطبيقاً صارماً، وحملة إذكاء الوعي من أجل القضاء على هذه الممارسة التمييزية

٨- التطبيق الصارم للقوانين الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

٩- تنفيذ الأحكام التشريعية التي تحظر الممارسات الثقافية التي تعتبر ممارسات ضارة ومواصلة حملات التوعية

٥٦- من أجل تطبيق هذه التوصيات الأربع، وإلى جانب ما ذُكر أعلاه، ركزت السنغال على التواصل مع قادة الرأي لتغييرات العقليات. وقد أتت هذه الحملة أكلها. وجرى توجيه النساء اللواتي يمارسن الختان نحو أنشطة أخرى مدرة للربح لتشجيعهن على التخلي عن ممارسة الختان نهائياً. وفضلاً عن ذلك، أنشئت اثنتي عشرة لجنة للرصد في عام ٢٠١١ في المناطق التي تنتشر فيها الممارسة بشدة، ووُضع برنامج لتوفير إمكانيات لممارسات الختان سابقاً.

(فيما يخص الردود على التوصيات ٦ و٧ و٨ و٩، ينبغي الرجوع أيضاً إلى الفرع ثالثاً- باء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.)

١٠- ضمان الحق في الغذاء بطلب المساعدة التقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٥٧- يعتبر تعزيز سياسة دعم المزارعين، الذي تنوي الدولة مواصلته بمزيد من التركيز للحفاظ على إنتاجية الأراضي، حلاً لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، شأنه شأن الحملة الزراعية الكبرى من أجل الغذاء والوفرة. فقد حققت هذه الحملة في الوقت الراهن نتائج جيدة جداً نالت رضا الجهات الفاعلة الوطنية.

٥٨- وشاركت السنغال في اجتماعات مختلفة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بشأن قضايا تتعلق بالأزمة الغذائية، كما شاركت في اجتماع المائدة المستديرة الإقليمي لخبراء الإدارة الاقتصادية للأمن الغذائي في غرب أفريقيا، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بمدينة كوتونو.

٥٩- وفي الوقت نفسه، أجرى برنامج الأغذية العالمي دراسة جدوى بشأن برنامج "قسيمة الدفع النقدية"، بالتعاون مع خلية المتابعة العملية للبرامج، ومشروع مكافحة الفقر. وعلى الأمد الطويل، تنوي السنغال المشاركة في وضع الخطة الإقليمية للاستثمار الزراعي، التي ستطبقها كل دولة عضو كخطة وطنية للاستثمار الزراعي مع توزيع قسائم لشراء الغذاء على الأسر الفقيرة.

١١- خفض نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة وإعمال حق الأسر في سكن لائق

٦٠- لقد أنشئ صندوق خاص بالهياكل الأساسية لتمكين أصحاب المشاريع في القطاعين الخاص والعام من تنفيذ برامج كبيرة لإدارة استخدام الأراضي بشروط مقبولة. والغرض من ذلك هو توفير مزيد من المساكن الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية من خلال تعزيز برامج "مناطق التطوير الحضري"، ومنع الاستقطاب.

١٢- ضمان وصول الجميع إلى الخدمات والمرافق الصحية وتعزيز حق المرأة والطفل في الصحة (انظر أيضاً الفرع خامساً-دال المبادرات المتعلقة بمجال الصحة)

٦١- في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، سُجل تراجع في نسبة الوفيات النفاسية (ما بين ٤٠١ و٣٩٢ وفاة نفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي) بفضل زيادة نسبة الولادات تحت إشراف موظفين طبيين مدربين (٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ و٦٥,١ في المائة في عام ٢٠١١) والاستشارات قبل الولادة (٨٧ في المائة في عام ٢٠٠٥، و٩٣,٣ في عام ٢٠١١).

٦٢- وتبلغ نسبة النساء المستفيدات من خدمات الاستشارة قبل الولادة ٩٠ في المائة في المناطق الريفية مقابل ٩٩ في المائة في المناطق الحضرية. كما تزايد عدد النساء اللواتي ينمن في ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية (١٤ و٥١,٦ في المائة) ويستفدن من العلاج الوقائي المتقطع (٢١,٤ و٤٠ في المائة).

٦٣- وهذا التقدم المحرز ناتج عن زيادة الخدمات الصحية الجيدة المتاحة، وتنفيذ نظام الإحالة واستراتيجيات متقدمة. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب زيادة دعم الرعاية الطارئة العالية الجودة عند التوليد وبعد الولادة، التي زادت تغطيتها للاحتياجات ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ (بنسبة ٦٩,٨ في المائة).

١٣- مواصلة تنفيذ التدابير الجديرة بالثناء لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتبادل الخبرات

٦٤- وُضعت الخطة الوطنية الاستراتيجية لمكافحة الإيدز (٢٠٠٧-٢٠١١) بهدف تقديم العلاج إلى ٠٠٠ ١١ مريض مصاب بالإيدز بواسطة العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة بحلول عام ٢٠١٠. وقد أظهرت نتائج استعراض البرنامج الوطني المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، فائدة المكتسبات المحققة في الوقاية من إصابات جديدة.

٦٥- ويرمي البرنامج الجديد المتعدد القطاعات (٢٠١١-٢٠١٥) إلى الحد من الإصابات الجديدة ومن أثر الإيدز عن طريق تحقيق أهداف لا إصابات جديدة ولا وفيات بسبب الإيدز ولا وصم.

٦٦- وفيما يخص أولويات الخطة الوطنية الاستراتيجية الجديدة، فهي تتمحور بالأخص حول تعزيز المكتسبات في مجال الوقاية وتعزيز التدخلات في صفوف الفئات الضعيفة والمعرضة لخطر الإصابة بشكل كبير. وتستهدف هذه الخطة العاملات في مجال الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمتعاطين المخدرات بالحقن.

مواصلة السياسات التي تدعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية

٦٧- سنت السنغال القانون رقم ٢٠١٠-٠٣ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ المتعلق بالإيدز من أجل التصدي للتهديد الذي يشكله هذا الوباء بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وعلاوة على ذلك، وُضعت سياسة وطنية للوقاية من الفيروس ورعاية الأشخاص المصابين به والمتأثرين به والفئات المحددة كفئات معرضة لخطر الإصابة به وحمايتهم وتعزيز حقوقهم.

١٤- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة النفاسية والحصول على المعدات والأدوية والإمدادات

٦٨- تشكل الملاريا ٤٢,٦ في المائة من أسباب الأمراض وتبقى السبب الأول للاعتلال في السنغال على الرغم من تسجيل تراجع هائل لهذا المرض بأكثر من ٣٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩. وفيما يخص الإيدز، فإن ٠,٧ من السنغاليين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

٦٩- ومن المحتمل أن تكون هناك عوائق أمام تحقيق هدف خفض وفيات الرضع والأطفال إلى نسبة ٤٤ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم من انخفاض هذه الوفيات بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١١. ولا يزال معدل هذه الوفيات في حالة ركود عند نسبة ٧٢ في المائة على الرغم من تحسين التحصين بشكل كبير.

٧٠- وفيما يخص الوفيات النفاسية، فإنها بلغت ٣٩٢ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مما يشكل انخفاضاً بنسبة ٢ في المائة خلال ست سنوات. وتتسم وتيرة هذا الانخفاض ببطء شديد لا يسمح ببلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في ١٢٧ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فقد تحسنت الصحة النفاسية كثيراً بفضل زيادة عدد الولادات التي تجري تحت إشراف موظفين طبيين مدربين بنسبة ١٦ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١١.

١٥- مكافحة الفقر ونتائج الأزمات الغذائية والمالية

٧١- يركز النهج المتعلق بالفقر الذي اعتمدته السنغال على عدم الاستقرار. وقد تراجع معدل الفقر بنسبة ١,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١ (٤٦,٧ في المائة). وترتفع مستويات الفقر بشكل أكبر في المناطق الريفية (٥٧,٣ في المائة) مقارنة مع المناطق الحضرية (٢٦,١ في المائة في داكار).

٧٢- وتشجع أحسن استراتيجيات الخروج من حالة الفقر، لا سيما في المناطق الريفية، على تحديث الزراعة، وتثبيت الإيرادات الزراعية، والوصول العادل إلى الموارد وحماية الموارد

الطبيعية. وبالتالي فقد أصبح التحدي الماثل هو النهوض بالتنمية البشرية واجتثاث الفقر، من خلال عملية لتمكين المجتمعات المحلية.

٧٣- ومن أجل التصدي لنتائج الأزمات الغذائية والمالية، سيكون من المناسب تحسين العائدات المتأتية من قطاعات الحبوب المستهلكة بكثرة، ومن الزراعة بصفة عامة ومن الاقتصاد الريفي. ومن شأن الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية الريفية والبحث والإرشاد في المجال الزراعي والري وحوافز الأسعار أن تحسن الإنتاجية وتحد من الفقر.

١٦- مواصلة وتعزيز الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧٤- في إطار مبادرة الأمم المتحدة المعنونة "تجديد الوعد"، استهلت السنغال "خطة تسريع الإجراءات المتعلقة ببقاء الطفل"، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، الرامية إلى إنقاذ حياة ١٠ ٠٠٠ طفل بحلول عام ٢٠١٥. وتسعى هذه الخطة، التي تقدر تكلفتها بمبلغ ٧ مليارات فرنك سنوياً، إلى ضمان حصول الجميع على الخدمات الجيدة والمنتجات الحيوية لصحة الأم والرضيع والطفل. ويبقى التقدم الملحوظ المحرز فيما يخص الحصول على التعليم الابتدائي والماء الصالح للشرب والخدمات الصحية متواضعاً مقارنة مع الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥- ومن أجل الرقي بالمستوى التعليمي للسكان وتطوير المهارات، زاد المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي من ٨ إلى ١٠,٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١. وبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية ٧٩,٧ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل ٧٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإن هدف التعليم للجميع لم يتحقق بعد. ويشهد التعليم العالي زيادة سريعة في عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد الخرجين الجدد من ٩٠٨ ٢٩ خريجين في عام ٢٠١٠ إلى ٥٦٤ ٣٠ خريجاً في عام ٢٠١١، وتمثل الفتيات ٤٠,٩ في المائة من هذا العدد.

٧٦- وفضلاً عن ذلك، أُحرز تقدم كبير في مجال الحصول على الماء الصالح للشرب، إذ بلغ معدل حصول السكان الحضريين والريفيين على الماء الصالح للشرب ٩٨,٧٩٧ و٨٠,١ في المائة على التوالي في عام ٢٠١١. وبالتالي، إذا استمر هذا الاتجاه، فإن من الممكن تحقيق الهدف المتمثل في حصول ١٠٠ في المائة من السكان الحضريين و٨٢ في المائة من السكان الريفيين على المياه. لكن هناك تناقضاً كبيراً مع النتائج الضعيفة المحققة فيما يخص الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي، حيث ارتفع معدل الحصول على مرافق الصرف الصحي من ٦٢ إلى ٦٣,٣ في المائة في المناطق الحضرية ومن ٢٦,٢ إلى ٣٤,٣ في المائة في المناطق الريفية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١.

٧٧- وإلى جانب ذلك، فإن أنشطة تجديد الموارد الغابوية وحمايتها لا تحول دون تردي الموارد الطبيعية.

١٧- تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر

٧٨- لقد وُضعت الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ بالاستناد إلى استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وهي تتسم بطابع واقعي وابتكاري وترمي إلى تحقيق نمو سريع أكثر استدامة وأفضل توزيعاً. ومن أجل تعزيز الحق في مستوى معيشي لائق، تسعى الاستراتيجية إلى إجراء تغيير هيكلي في الاقتصاد لخلق الثروات والوظائف المنتجة. كما تدعم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحماية الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

١٨- الحد من البطالة ورفع المستوى المعيشي من خلال فرص التدريب المهني والتعليم الأساسي

٧٩- من أجل تحقيق إنجازات هامة، حددت سياسة العمالة الوطنية الجديدة أهدافاً استراتيجية تغطي جميع السياسات العامة ذات الصلة التي تعزز بشكل فعال فرص العمل. ومن ثم، فإن هذه السياسة ترمي إلى المساهمة في الحد من البطالة عن طريق خلق ٦٠٧ ٠٠٠ وظيفة.

٨٠- وتركز سياسة العمالة الوطنية الجديدة على تعزيز العمالة في القطاعين العام والخاص (منتديات العمالة)، والقطاعين الرسمي وغير الرسمي من خلال التنفيذ التدريجي لنظام الخدمة العامة على الصعيد المحلي، وتحديث المنشآت التقليدية في القطاع غير الرسمي. كما ترمي هذه السياسة إلى المواءمة بين التدريب والعمالة، من خلال دعم الإصلاح في مجالات التعليم والتعليم التقني والتدريب المهني (مرصد العمالة والمؤهلات المهنية) وكذلك من خلال النظام الوطني لتقييم نظم التعليم التقني والمهني واعتمادها.

١٩- تعزيز النظام التعليمي عن طريق التدابير الرامية إلى الحد من عدم المساواة في التعليم الابتدائي

٨١- لقد وُضعت برامج مختلفة من أجل إبقاء الفتيات في المدرسة. وأُنشئت مراكز إقليمية للتدريب الأولي والتدريب المستمر لصالح المدرسين. كما جرى تحديث المدارس القرآنية (داراس). وقد أجرى المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم زيارة إلى السنغال في الفترة من ٨ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من أجل تقييم التقدم المحرز في إعمال الحق في التعليم. وقدم في تقريره النهائي الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١، ثماني توصيات من أجل تعزيز حق الجميع في التعليم وإعماله في السنغال. وتنكب السنغال على النظر في هذه التوصيات وتنفيذها.

٢٠- تشجيع الحوار ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام بين الشعوب والأديان

٨٢- هذا نشاط مستمر تطوره السنغال منذ عدة سنوات باعتماد استراتيجية وطنية قائمة على عدة برامج ومشاريع.

٢١- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع السنغالي

٨٣- تشجع الحكومة تعزيز حقوق الإنسان من خلال التثقيف والتدريب. وهناك فرع خاص بحقوق الإنسان في البرامج التعليمية في المستوى الأساسي (منهاج التعليم الأساسي) والمستوى المتوسط، وفي المدارس الوطنية لتدريب قوات الأمن ومركز التدريب القضائي.

٨٤- واستُحدثت أيضاً جائزة لحقوق الإنسان لمكافأة الفائزين في المباراة العامة السنوية الخاصة بالمؤسسات التعليمة. ويقدم معهد حقوق الإنسان والسلام بجامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار، دورة دراسية للطلاب عن حقوق الإنسان، كما نشر هذا المعهد كتيباً مترجماً إلى عدة لغات وطنية، من أجل التعريف بحقوق الإنسان.

٢٢- تنفيذ التشريعات الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا

٨٥- صدقت الحكومة على معظم الصكوك المتعلقة بحماية النساء والأطفال واحترام حقوق الإنسان، ومنها بالأخص اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، والبروتوكول الإضافي الملحق بها. وعملاً بهذين الصكين، اعتُمد القانون رقم ٠٦/٢٠٠٥ بشأن الاتجار بالأشخاص وما شابهه من ممارسات.

٨٦- وقد وضعت السنغال خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بجميع أشكاله وأنشأت الخلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، المكلفة بتنسيق تنفيذ السياسات العامة في هذا المجال.

٢٣- وضع خطة عمل وطنية خاصة بالأطفال وتعزيز التدابير القانونية لحماية القُصَّر، وأخذ ملاحظات لجنة حقوق الطفل بعين الاعتبار

٨٧- بعد إجراء دراسة لتحديد الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال، وضعت السنغال استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في عام ٢٠١١. وجرى بالتدريج اختبار نظام متكامل لحماية الطفل بشكل ناجح في العديد من الإدارات. وعلاوة على ذلك، نُفّذ برنامج مهم لتعزيز حماية القُصَّر وركز على تدريب القضاة والأعوان القضائيين والموظفين الاجتماعيين.

٨٨- وفضلاً عن ذلك، قررت السنغال، منذ عام ٢٠٠٩، أن تعزز الحماية المؤسسية للطفل من خلال إنشاء مؤسسة أمين مظالم الأطفال، وهي مؤسسة مستقلة لحماية حقوق الطفل. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على العملية التشاركية، التي تشمل مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأطفال، بعد إقرار المشروع الأولي للقانون المتعلق بها وسيقدم مشروع هذا القانون إلى الجمعية الوطنية قريباً.

٢٤- تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في مجالات قضاء الأحداث والاتجار بالأطفال وعمل الأطفال

٨٩- من أجل تعزيز النظام المتكامل لحماية الطفل، جرى إعداد استراتيجية واعتمادها في عام ٢٠١١، إلى جانب خطة للاتصال تركز على سوء معاملة الأطفال والاعتداء الجنسي على الأطفال وتسول الأطفال. وقد اعتمد السنغال استراتيجية عامة من أجل القضاء على التمييز ضد الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على قضاء الأحداث وعمل الأطفال والاتجار بالأطفال.

٩٠- وترتكز خطة العمل الوطنية للخلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، على أربع أولويات هي: الوقاية والحماية والمساعدة والشراكة بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الذي تتسم به هذه الظاهرة. ويركز الحوار الثنائي مع سويسرا بشأن حقوق الإنسان تركيزاً خاصاً على قضاء الأحداث والتدريب في هذا المجال.

التطبيق الصارم لقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للأطفال

٩١- أعدت وزارة العدل التعميم رقم ٤١٣١ المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، الموجه إلى سلطات الادعاء والسلطات القضائية، من أجل دعوتها إلى التحلي بالصرامة وطلب تطبيق عقوبة قصوى وشديدة في قضايا الاتجار بالأشخاص والاستغلال الاقتصادي للأطفال. وتظهر الإحصاءات أنه في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ حُكم على ١٢ شخصاً، من بين ١٣ شخصاً موقوفاً، بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب الاستغلال الاقتصادي للأطفال عن طريق التسول.

تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الفتيات العاملات في المنازل من الاستغلال الجنسي والاقتصادي

٩٢- لقد مكّن صندوق لدعم المبادرات المحلية لصالح الأطفال وأسرهم، منشأ في عام ٢٠١٠ في إطار مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الفتيات، بمن فيهن العاملات المترليات، من حشد ٢٥١ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك لتمويل ٤٣ مشروعاً بشأن وقاية الأطفال الضعفاء وحمايتهم وإخراجهم من حالة الضعف وإعادة إدماجهم. وسمح تنفيذ هذه المشاريع البالغة الصغر بحماية ٢ ٢٩٣ طفلاً طالباً في المدارس القرآنية من التسول، وذلك عن طريق نظام للتكفل، وبإعادة ١٠١ طفل طالب في هذه المدارس إلى بلداتهم الأصلية، والتحاق ٣٦٤ طفلاً بالمدرسة أو إعادة إدماجهم. وإلى جانب التدخلات المباشرة، أنشأت الحكومة ٢٢ لجنة رصد تقنية لتطوير أنشطة التوعية والتعبئة الاجتماعية التي تستهدف المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين.

مكافحة سوء معاملة الفتيات العاملات في المنازل مكافحة فعالة

٩٣- في عام ٢٠١١، بدأت مناقشات مع الجهات الفاعلة الحكومية، ونقابات العاملات وغيرها من الجهات الفاعلة الاجتماعية من أجل تحسين حماية الفتيات العاملات في المنازل.

زيادة حماية الأطفال من خلال التطبيق الصارم لأحكام قانون العقوبات

٩٤- وضعت السنغال خطة جديدة من أجل تسريع وتيرة التخلي عن ممارسة الختان في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، يفترض أن تفضي إلى القضاء نهائياً على هذه الظاهرة بحلول عام ٢٠١٥. وأظهرت بيانات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية المتعددة المؤشرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ انخفاضاً إلى نسبة ٢٥,٧ في المائة في معدلات انتشار هذه الممارسة على الصعيد الوطني.

٩٥- ويطبق بصرامة القانون رقم ٩٩-٠٥ الذي يحظر الضرب والجرح المتعمدين أو الختان أو التغرير بالقُصَّر، دون أي إمكانية وقف التنفيذ في معظم الحالات. وتقتضي المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية من الموظفين إخبار السلطات القضائية بأي اعتداءات جنسية تصل إلى علمهم.

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المولودين خارج إطار الزواج

٩٦- لقد بُذلت جهود خاصة من أجل توفير الرعاية الصحية الأساسية للأطفال ووُضعت من أجلهم برامج عديدة للرعاية الصحية، بما فيها بعض البرامج المجانية. وتستأثر هذه البرامج بحوالي ١١ في المائة من النفقات الصحية خارج نطاق المرتبات. ويستفيد الأطفال منذ الولادة إلى سن ٥ سنوات من خدمات مجانية لعلاج الملاريا والتحصين. كما يقدَّم علاج فيروس نقص المناعة البشرية بالمجان منذ عام ٢٠٠٣.

٢٥- تعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال عن طريق معالجة الأسباب الأساسية للاستغلال الاقتصادي

٩٧- في إطار متابعة تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، أنشأت الدولة لجنة وطنية ولجان الإقليمية، وكل سنة تحلل هذه اللجان قائمة مختصرة مكونة من ٣٤ مؤشراً، يتعلق أكثر من الربع منها بالمرأة والطفل بشكل مباشر. ويُناقَش التقرير المرحلي مع منظمات المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين. وتضطلع خلية رصد برنامج مكافحة الفقر بمهام التنسيق والرصد والتقييم فيما يخص استراتيجية الحد من الفقر.

٩٨- ويجري أيضاً تقييم منتظم للخطط القطاعية للصحة (خطة التنمية الصحية الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨) والتعليم (البرنامج المتعلق بتحسين النوعية والإنصاف والشفافية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٥) من خلال استعراضات دورية سنوية، واستعراض وطني. وتمكن نظم

المعلومات الروتينية، لا سيما في مجالات التعليم والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من الحصول بشكل منتظم على معلومات موثوق بها عن المؤشرات المتعلقة بالطفل والمرأة.

٩٩- وفي إطار تنفيذ مبادرة الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، هناك تمويل وخدمات من أجل تعزيز إمكانية حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد أفضت الاستراتيجيات التي وُضعت إلى مشروع تجريبي بشأن التحويلات النقدية في مقاطعة كولدا من أجل التصدي لحراك الأطفال. ويتعلق المشروع بتقديم إعانات نقدية إلى الأسر لضمان حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجتمعهم المحلي الأصلي.

١٠٠- ويساهم أيضاً مشروع التثقيف بشأن الحياة الأسرية المقدم في المدارس القرآنية في تحسين ظروف حياة الأطفال الطلاب في هذه المدارس وتعليمهم ومنع استغلالهم اقتصادياً. وقد اتخذ مركز التوجيه والاستماع الخاص بالأطفال الذين يمرون بظروف صعبة، إلى جانب تدخلاته المتنوعة، إجراءات لإخراج الأطفال الضعفاء من تلك الظروف وإعادة إدماجهم.

٢٦- ضمان حماية الأطفال من العقوبة البدنية وغيرها من أشكال العنف والاستغلال

١٠١- حشدت دولة السنغال موارد كبيرة لصالح الخطة الوطنية للقضاء على سوء المعاملة. وخلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، جرى إذكاء وعي الآباء والأمهات والموظفين في مجالات الشرطة والقضاء والتعليم بشأن منع أعمال العنف إزاء الأطفال، وذلك من خلال حملات اتصال مكثفة بمشاركة وسائط الإعلام وقادة الرأي. وللتصدي لأعمال العنف، المحظورة في المدارس وغير النظامية منذ عام ١٩٧٩، استهلت الدولة مع المجتمع المدني ومنظمة "بلان انترناشيونال" حملة لإذكاء الوعي تحت عنوان "تعلم بدون خوف" في عام ٢٠٠٨.

١٠٢- وأدمجت هذه الحملة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وسائل حماية الأطفال من خلال نشر الرقم الأخضر ١١٦ لمركز استقبال ومساعدة أطفال الشوارع. وترمي هذه الوسيلة المجانية للإنذار والمساعدة إلى تسهيل الإبلاغ والإرشاد في حالات الاعتداء والاتجار بالأشخاص. وبفضل جميع هذه العمليات، وضعت السنغال خطة عمل وطنية للإصلاح القانوني من أجل تجريم العقوبة البدنية وجميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٢٧- اتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق الفئات الضعيفة

١٠٣- يشكل تعزيز التنمية البشرية والقضاء على الفقر، من خلال تمكين مختلف المجتمعات المحلية، عنصراً جوهرياً في سياسية حماية حقوق الفئات الضعيفة في السنغال. ولذا، أنشئت في عام ٢٠١٢ إدارة مكلفة بالفئات الضعيفة والمشاريع البالغة الصغر من أجل دعم هذه الفئات. وفي هذا الصدد، تنوي الحكومة تعزيز تحديث الزراعة وتثبيت الإيرادات الزراعية وإمكانية الحصول على الموارد والتحكم فيها بشكل منصف.

٢٨- اتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومواصلة تعزيز هذه الحقوق

١٠٤- إن التقدم الضعيف المحرز فيما يخص الحصول على الخدمات الاجتماعية والحد من فقر الدخل، يضع إشكالية حقوق الإنسان في مقدمة الاهتمامات. ويؤكد التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية التحدي الذي ينطوي عليه تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام ومولد للوظائف وكفيل بإعمال حقوق الإنسان.

١٠٥- وتدمج السنغال المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان في البرمجة والميزنة. وتشكل زيادة فرص خلق الثروات والوظائف والحد من ضعف السكان في ظل انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الريفية، وسيلة أساسية لتحقيق التنمية. وسيجري التركيز على تحديث القطاع الزراعي الفرعي، وتحسين الإدارة الاقتصادية والقضائية.

٢٩- تقييم المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إطار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٠٦- منذ عام ٢٠٠٩، مكن الدعم المالي والتقني الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان باستمرار من تعزيز قدرات المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان واللجنة السنغالية لحقوق الإنسان والدعوة إلى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومن تدارك التأخير الحاصل في إعداد بعض التقارير الدورية الموجهة إلى هيئات المعاهدات، بتنسيق وزارة الشؤون الخارجية، ومن بدء استراتيجية وطنية وإجراءات برمجية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بدعم من شركاء إنمائيين.

٣٠- مواصلة الجهود الرامية إلى حماية الحريات الفردية والحقوق الأساسية

١٠٧- تشكل حماية الحريات الفردية والحقوق الأساسية شاغلاً رئيسياً وتحظى باهتمام الحكومة على الدوام.

خامساً- توضيحات لاستكمال الردود المقدمة مسبقاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/HRC/11/24/Add.1) بشأن بعض التوصيات

١- تصديق السنغال على بعض الاتفاقيات الدولية

١٠٨- صدقت السنغال على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بموجب القانون رقم ٢٠٠٨-٦١ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها (بموجب القانون رقم ٢٠٠٩-٣٠ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). كما صدقت السنغال على

اتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢- دعوة دائمة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين

توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة (انظر أيضاً الفرع خامساً-جيم- التعاون مع الأمم المتحدة)

١٠٩- لقد استجابت السنغال دائماً لطلبات الزيارات التي يتقدم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. لذا، فهي على استعداد للنظر في أي طلبات ترد إليها من المكلَّفين بالولايتين المذكورين أعلاه. وقد تلقت السنغال مسبقاً زيارات من لجنة مناهضة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وفريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي. وفيما يخص الدعوة الدائمة لجميع الإجراءات الخاصة، تؤكد السنغال مجدداً استعدادها للاستجابة لأي طلب زيارة، لا سيما إذا كان مقدماً من مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٣- كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع

١١٠- بالإضافة إلى الأحكام الدستورية الصادرة في عام ٢٠٠٩، استجابة للتوصية العامة رقم ٣ الواردة في الفرع ذي الصلة، جرى الشروع في تدابير أخرى وتنفيذها، ومنها بالأخص وضع برنامج تدريبي عن الشؤون الجنسانية لصالح المديرين الوطنيين والمسؤولين عن التنسيق في الوزارات.

١١١- وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، يُعاقب على جريمة الاغتصاب بالسجن الإلزامي لمدة ١٠ سنوات إذا كانت الضحية دون الثالثة عشرة من عمرها، ويندرج تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في قائمة الجرائم التي يعاقب عليها بأشد العقوبات.

٤- فصل السلطات واستقلالية القضاة من أجل ضمان فعالية الجهاز القضائي، لا سيما فيما يخص مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة

١١٢- تؤكد السنغال في دستورها التزامها بفصل السلطات وموازنتها، واستقلال السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، والفصل بين مهام الادعاء والتحقيق وإصدار الأحكام.

١١٣- ويُكفل مركز القضاة بموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٩٢ الذي لا يمكن تعديله إلا بأغلبية مشروطة. وقد كان هذا القانون موضوع مشروع تعديل توافقي يهدف بالأخص إلى تعزيز الأمن الوظيفي للقضاة وإمكانية طعنهم في التدابير التأديبية.

١١٤- وفيما يتعلق بالاحتجاز الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالجنح، لا يتعدى الأمر بالحبس مدة ستة أشهر غير قابلة للتجديد، وعند انقضاء هذه المدة يجب على مدير السجن الإفراج عن المحتجز دون طلب رأي القاضي. وفي المقابل، لا يخضع الاحتجاز في القضايا المتعلقة بالجرائم لمدة محددة، لكنه يجري تحت مراقبة رئيس غرفة الاتهام وتحت إشرافه. وفضلاً عن ذلك، ومن أجل تفادي فترات الاحتجاز الطويلة، التي قد تؤدي إلى مطالبات بالتعويض، تُعقد بشكل منتظم جلستان إلى أربع جلسات في محكمة الجنايات.

٥- مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي (قضية حسين هبري)

١١٥- وفاءً من السنغال بالتزاماتها الدولية، لا سيما التزاماتها المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وقعت السنغال على اتفاق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لإنشاء الدوائر الأفريقية الاستثنائية في المحاكم السنغالية من أجل المحاكمة على الجرائم الدولية المرتكبة في تشاد في الفترة من ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وقد عيُّن القضاة اللازمون في هذه المحاكم، وبدأت مرحلة التحقيق ويخضع الرئيس هبري للاحتجاز الاحتياطي في الوقت الراهن.

٦- تعديل قانون العقوبات من أجل إلغاء تجريم الممارسات المثلية

١١٦- لا يوجد في التشريعات السنغالية أي نص يجرم المثلية الجنسية. بيد أن المادة ٣١٩ من قانون العقوبات تقضي بالمعاقبة على الأفعال غير الطبيعية المرتكبة في الأماكن العامة. ولا يوجد أي شخص محتجز في السنغال بسبب المثلية الجنسية. وقد أتيحت الفرصة في مناسبات مختلفة للرأي العام السنغالي ليقول كلمته بشأن هذه المسألة.

٧- اتخاذ تدابير محددة لكفالة حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الصحافة، وفقاً للمعايير الدولية

١١٧- يندرج إقرار حرية التعبير، المكفولة بموجب الدستور، في إطار الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويتسم الوضع القانوني لهذه الحرية بعدم وجود أي شرط للحصول على تصريح مسبق من أجل إنشاء مؤسسة صحفية، وبعدم وجود أي رقابة على محتويات الجرائد قبل نشرها.

١١٨- ويتعلق معظم الملاحقات القضائية للصحفيين بمخالفات القانون العام وتطبق عليهم في هذه الحالات أحكام قانون الإجراءات الجنائية. و لم تشرع الدولة في أي ملاحقة قضائية

لأي صحفي كان. أما مسألة إلغاء المادة ٨٠ من قانون العقوبات المتعلقة بالمساس بأمن الدولة فهي معروضة حالياً على نظر اللجنة المعنية بإصلاح قانون العقوبات.

٨- إلغاء تجريم مخالفات الصحافة

١١٩- لقد اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون الصحافة الذي يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، في انتظار أن تصوت عليه الجمعية الوطنية.

٩- الممارسة الفعلية لحرية تنظيم المظاهرات وتكوين الجمعيات

١٢٠- يكفل الدستور مبدأ حرية تنظيم المظاهرات أو عقد الاجتماعات. ولا تُتخذ تدابير لمنع ذلك إلا في حالات استثنائية، وتبين السلطة الإدارية المختصة، حسب الاقتضاء، أسباب المنع لا سيما إذا كانت الأسباب متعلقة بالأمن العام.

١٠- تنظيم دورات تدريبية بشأن حماية الحقوق الأساسية للمرأة، والطفل والأشخاص الذي يشكلون أقليات بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية

١٢١- يقدَّم تدريب على حقوق الإنسان للطلاب في مجال القضاء وأفراد الدرك المتدربين. ويستفيد القضاة الممارسون من حلقات عمل وحلقات دراسية في هذا الصدد. وهناك عقوبات نموذجية تصدر بعد التحقيق وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة وقد تصل إلى العزل، بحق الموظفين المدانين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

سادساً- المبادرات والأولويات والالتزامات الطوعية والقيود والآفاق المستقبلية

١٢٢- في سياق الجهود التي تبذلها السنغال من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها، تواجه السنغال صعوبات لا محالة. وتسفر الفجوة القائمة بين هذه الأهداف ونمط النمو ونقص الهياكل الأساسية وضعف الإنتاجية والاستثمارات بشكل نسبي، عن آثار تقيد دينامية التنمية. وتشكل الصعوبات المتكررة التي يواجهها قطاع الطاقة الفرعي، والناتجة عن الاعتماد على واردات البترول وقِدم محطات توليد الطاقة، عوائق أمام الاقتصاد والإعمال التام لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٢٣- وفي مجال الصحة، تتمثل العوائق الرئيسية في افتقار عدد من الهياكل الصحية واللوجستيات إلى الطابع الوظيفي، وقلة الموظفين المؤهلين والمخزونات من اللقاحات والأدوية الأساسية.

١٢٤- وتولي السنغال أهمية كبيرة للديمقراطية وسيادة القانون والمساءلة، باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز سيادة القانون وتحقيق النمو والقدرة التنافسية، شأنها شأن المساواة بين الجنسين وإمكانية الحصول على الهياكل الأساسية الحيوية.

١٢٥- ولم تحقَّق بعد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بإمكانية الحصول على خدمات صحة الأم والطفل، ومرافق الصرف الصحي، وإتمام التعليم الابتدائي، وتوفير التعليم للجميع، على الرغم من تحقيق تقدم بنسبة ٢ في المائة في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١. وترمي السنغال إلى زيادة نسبة التغطية بالتحصين من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من خلال إدخال لقاحات جديدة ضد سببين من الأسباب الثلاثة الرئيسية لوفيات الأطفال، وهما الالتهاب الرئوي وفيروس روتا.

١٢٦- ويشكل الاستخدام العشوائي للأراضي والفياضات المتكررة والتوسع الحضري السريع عوامل تؤثر جميعها تأثيراً ضاراً في ظروف عيش السكان. ولا تزال هناك تحديات أخرى، ترتبط بالحصول على الأراضي وضعف التمويل العام لشبكات الطرق والسكن الاجتماعي والحماية الاجتماعية غير الكافية، بنسبة ٢٠ في المائة، مما يجعل القطاعات الريفية وغير الرسمية بلا حماية.

ألف- تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والعدالة

١٢٧- لا بد لمكافحة الفساد، التي تقوم على استراتيجية عامة، من الاعتماد أيضاً على نظام قضائي يحظى بإمكانيات بشرية ومادية مناسبة. وتتوقف كفالة حقوق الإنسان على حماية الحقوق الهيكلية وحقوق فئات معينة، لا سيما النساء والأطفال.

١٢٨- وفي إطار استراتيجية التنمية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تتمثل الأهداف المنشودة في الحد من حالات الاحتجاز الاحتياطي، وتحسين ظروف رعاية القُصَّر، وتشديد العقوبات المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة والطفل والأقليات، وتحسين ظروف الإقامة في السجون.

١٢٩- ويسمح إنشاء المرصد الوطني لأماكن الاحتجاز بمكافحة التعذيب المحظور بجميع أشكاله كما يسمح بمنعه.

باء- تعزيز المساواة بين الجنسين

١٣٠- إن مسألة المساواة بين الجنسين هي مسألة شاملة في السياسات العامة والبرامج الإنمائية الوطنية. ولتمكين المرأة، تشجع الدولة على رفع سن الزواج والتخلي عن الزواج المبكر من خلال تقديم منح دراسية لإبقاء الفتيات في المدرسة. ويشكل فرض شرط المساواة التامة في القوائم الانتخابية في عام ٢٠١٠، كشرط مسبق للمقبولية، تقدماً مهماً في هذا الصدد.

جيم- التدابير المتخذة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم

١٣١- يشكل قانون التوجيه الاجتماعي رقم ٢٠١٠-١٥ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ والمتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها، إطاراً لسياسة عامة أفضل لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

دال- المبادرات في مجال الصحة: الرعاية الصحية الشاملة

١٣٢- أعلنت الحكومة، عند إصدار الاستعراض السنوي المشترك لعام ٢٠١٣ بشأن خطة التنمية الصحية الوطنية، عن وضع استراتيجية لتقديم خدمات الرعاية الصحية بالمجان للأطفال منذ الولادة إلى سن ٥ سنوات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥. وتبحث الحكومة أيضاً عن استراتيجيات جديدة للتمويل بغية إتاحة فرص أفضل للسكان للحصول على الرعاية الصحية، من خلال الانضمام إلى شراكة البنك الدولي في مجال الصحة، والتوقيع على "ميثاق السنغال" مع شركاء من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٣- وسيسمح التوقيع على "ميثاق السنغال" بتقديم دعم أفضل لتنفيذ خطة التنمية الصحية الوطنية من خلال تفعيل برنامج الاستثمار القطاعي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وبادرت الدولة أيضاً إلى إصلاح وتعزيز نظام المعلومات الصحية الضروري لتقييم الأداء وإجراء إصلاحات مهمة لتحقيق هدف الرعاية الصحية الشاملة.

١٣٤- وتنطوي الرعاية الصحية الشاملة على تطوير المؤسسات التعاضدية الصحية وإعادة تنظيمها من خلال تحليل للعناصر القائمة، يشمل مبادرات مختلفة بشأن خدمات مجانية جرى تجريبها (العمليات القيصرية، وخطة التكفل بالمسنين، والرعاية الصحية للأطفال منذ الولادة إلى سن ٥ سنوات). وستُنشأ روابط بين برنامج الإعانات الأسرية ونظام التأمين الصحي الإلزامي، لتهيئة بنية الصندوق المستقل للحماية الصحية الشاملة مستقبلاً. وفيما يخص الميزانية المخصصة، فإن ميزانية الصحة القائمة على الموارد الداخلية تضاعفت تقريباً في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٢، حيث زادت من ٥٠,١٢٤ مليار فرنك إلى ٩٧ مليار فرنك.

سابعاً- الاستنتاجات

١٣٥- وفاءً من السنغال بالتزاماتها الدولية والتزاماً منها بالدفاع عن سيادة القانون التزاماً حازماً، فإنها تعرب من جديد عن استعدادها لمواصلة تعاونها مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وبما أن احترام حقوق الإنسان يأتي في مقدمة أولويات السنغال، فإن السنغال ستواصل اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

١٣٦- وستساهم بالتأكيد مختلف البرامج والسياسات التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ في رفع المستوى المعيشي للسكان، بما أن هدف هذه الاستراتيجية هو توفير الظروف اللازمة لنمو مطرد ومستدام من أجل الحد من الفقر بشكل كبير، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٧- وفضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أهمية التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٣٨- وفي هذا الصدد، وعلى سبيل الإيضاح، تشكل المجالات المواضيعية التالية موضوع تعاون مكثف مع شركاء ثنائيين.

الاتجار بالأشخاص

١٣٩- في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقعت السنغال مع مالي على اتفاق لمكافحة الاتجار بالأطفال وتهريبهم عبر الحدود. ويتضمن هذا الاتفاق خطة عمل ترمي إلى مراقبة الحدود من خلال تصاريح الخروج، وإنشاء لجان لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم، ولجان وطنية لإعادة الأطفال إلى أوطانهم، ولجنة رصد دائمة.

قضاء الأحداث

١٤٠- منذ عام ٢٠١٢، تجري السنغال مع سويسرا حواراً ثنائياً بشأن حقوق الإنسان يتكون من عنصرين، يتعلق أولهما بمشاورات ثنائية سنوية حول حقوق الإنسان، وثانيهما بالتدريب وبناء قدرات الموظفين العاملين في مجال قضاء الأحداث. وتتيح هذه المناقشات فرصة سانحة للبلدين معاً من أجل تبادل الخبرات وبحث حالة حقوق الإنسان في السنغال وسويسرا، بروح شراكة نقدية وبناءة في الوقت ذاته.

الصحة الجنسية والإنجابية للشباب البالغين من العمر ما بين ١٠ سنوات و٢٤ سنة

١٤١- يركز هذا البرنامج، الممول من هولندا، على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ويهدف إلى حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ من خلال استخدام الهواتف المحمولة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٤٢- وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على استعداد السنغال لمواصلة التعاون واستكشاف مجالات أخرى للتعاون في مجال حقوق الإنسان، بما يتماشى مع أولوياتها.

١٤٣- وفيما يتعلق بالتعاون مع الهيئات الإقليمية، تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استقبلت السنغال وفداً من المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ترأسه رئيس هذه المحكمة، من أجل التعريف وإذكاء الوعي بدور هذه المؤسسة في مجال حماية حقوق الإنسان، وبإجراءاتها ولوائحها. واستقبلت هذا الوفد السلطات العليا في الدولة.

١٤٤- وفضلاً عن هذا، فإن الفريق العامل المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سيجري، قبل نهاية عام ٢٠١٣، زيارة إلى السنغال في إطار تعزيز حقوق الإنسان، مع التركيز على الحق في التعليم، بهدف استكشاف النظام التعليمي السنغالي، وتحديد أفضل الممارسات، وتسليط الضوء على الصعوبات، وتقديم توصيات.

١٤٥- واقتناعاً من السنغال بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان تحدياً مستمراً بالنسبة لجميع الدول، فإنها تعتزم مواصلة التزامها في هذا المجال، بمساعدة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المجتمع المدني.